شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مصر.. القاعدة لا الاستثناء

في الخطاب الذي ألقاه مساء أول من أمس بعد الإعلان رسمياً عن فوزه في انتخابات الرئاسة الأخيرة، ما كان يعوز الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي إلا أن يُعدد أسماء المصريين فرداً فرداً، فهو سمّى المحافظات والمدن الكبرى والفئات الشعبية والتيارات السياسية والمؤسسات الأمنية بأسمائها في "لفتة" ربما فكّر في أنها تمدّ جسراً مقطوعاً مع الأغلبية من الشعب المصري.

هذه "اللفتة" لا تعكس شعوراً بالقوة والتمكن من الدكتور مرسي، القيادي في حركة الأخوان المسلمين المقدّر لها أن تهمين على الحياة السياسية، وفي مقدمها سلطة الدولة، خلال السنين المقبلة التي قد تمتد إلى عشر، بل إنها ("اللفتة") تشير إلى شعور أقل ما يقال فيه انه قلق ومرتبك، فأول رئيس في حقبة ما بعد حسني مبارك الطويلة يدرك انه بالرغم من فوزه رسمياً في الانتخابات لا يحظى بالقبول العام من المصريين، اذ لم يأت الى كرسي الرئاسة بأصوات الاغلبية منهم، وان الذين رفضوا انتخابه، إن بالتصويت لمنافسه أحمد شفيق أو بالامتناع عن التصويت له أو لشفيق، هم الأغلبية الساحقة (نصف المصريين لم يذهبوا الى مراكز الاقتراع وأكثر قليلاً من نصف هذا النصف انتخبوا مرسي أي ما يعادل نحو ٢٦ بالمئة فقط من مجموع الناخبين).

لا بد أن الرئيس المصري المنتخب كان يطمع في فوز كاسح منذ الجولة الأولى للانتخابات، وهو ما لم يتحقق له حتى في الجولة الثانية، ولذا وجدناه يلجأ، في أول كلمة له بعد إعلان فوزه، الى خطاب عاطفي يسعى إلى استمالة الأغلبية التي اختارت ألاّ تصوّت لصالحه في رسالة تعكس موقفاً سلبياً حيال قوى الإسلام السياسي التي يخشى المصريون أن تفرض عليهم عقيدتها الصارمة وقوانينها المتشددة.

والخطاب العاطفي الذي وصفه البعض بأنه "تصالحي" عكس أيضاً عجزاً من مرسي في عرض برنامج عمل محدد يلتزم به أمام ناخبيه في الأقل. صحيح انه تقدم إلى الانتخابات ببرنامج، لكن هذا البرنامج اتّسم بالعمومية وبغلبة الشعارات. وقد تعهد مرسي في هذا البرنامج بتطبيق الشريعة الإسلامية وبناء نظام سياسي قوي وتحويل الدولة المصرية إلى دولة مؤسسات ومعالجة مشكلات البطالة والفقر والصحة والتعليم المزمنة والتحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد القيمة المضافة وتأمين الحريات والحقوق السياسية والمدنية. ولكن كيف؟ بأي الوسائل؟ وعلى أية مساحة من الوقت؟ لا جواب.

لو رجعنا إلى خطابات الرئيس السابق حسني مبارك لا نجد أيّاً منها يخلو من الشعارات التي أطلقها مرسي في برنامجه الانتخابي وفي خطاب الفوز. وكحال مبارك سيجد مرسي أن ليس في وسعه أن يضع العربة المصرية خلف الحصان، ولن يكون هذا في مقدور اي حركة إسلامية. فليس ثمة مثل واحد على نجاح الإسلاميين في تحقيق الشعارات والبرامج التي يعلنونها ويتبنونها. لم يحصل هذا في إيران ولا في السودان، ولا هنا في العراق الذي حقق الإسلاميون (الشيعة والسنة) لأنفسهم الهيمنة والنفوذ على الدولة منذ عشر سنين من دون أن يحققوا للشعب أدنى ما يعدونه به السنة بعد الأخرى.

مصر لن تكون الاستثناء، بل هي ستؤصل القاعدة بعد أن ينفضّ المولد الانتخابي.

اعلاميون.. (أرشيف)

قال عضو فيها إننا نخشى عودة "إعلام القائد الضرورة"

لجنة الثقافة تتريّث في إغلاق ٤٤ وسيلة إعلامية وتؤكد: لا أسباب سياسية

□ بغداد/ نزار الطيب

أعلنت لجنة الثقافة والإعلام النيابية، أمس، عن التريث بتنفيذ قرار حظر ٤٤ وسيلة إعلامية في البلاد، نافيةً أن يكون وراء قرار الحظر أسباب سياسية.

وقال رئيس اللجنة علي الشلاه في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع هيئة الإعلام والاتصالات وحضرته (المدى) إنه "تمّ التريث بتطبيق قرار المنع الخاص بأكثر من ٤٤ مؤسسة إعلامية".

وأوضح الشلاه أن "قرار المنع لا ينطوي على أي سبب سياسي وإنما الموضوع يتعلق بإجراءات تنظيمية ومالية بعهدة هذه المؤسسات".

من جهته قال عضو اللجنة سامان فوزي إن "القرار لن ينفذ حاليا وهناك إيعاز للقوى الأمنية بعدم منع هذه المؤسسات"، داعياً إياها إلى إتباع الإجراءات القانونية للحصول على رخص البث والإيفاء بما في عهدتها من أموال إلى هيئة الإعلام والاتصالات.

وأظهرت وثائق رسمية حصلت عليها "المدى"، ونشرتها في عدد أمس، أن العراق بصدد حظر عمل هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) وإذاعة سوا الأمريكية ومونت كارلو الفرنسية و٤١ مؤسسة أخرى من بينها خمس كردية تبث من إقليم كردستان وكركوك.

وبحسب الوثائق الصادرة من هيئة الاتصالات والإعلام والموقعة من قبل مديرها بالوكالة، فان القوات الأمنية تلقت أوامر بوقف عمل ٤٤ وسيلة إعلام بينها قناتا البغدادية والشرقية وبي.بي.سي وراديو مونت كارلو وراديو سوا وإذاعة صوت أمريكا.

وتنص الوثائق على أن يشمل منع القنوات من العمل في إقليم كردستان أيضا، وتضمنت أوامر بمنع عمل مصوري ومراسلي فضائية الديار والبابلية وإذاعة نوا الكردية وغيرها.

وشملت اللائحة أربع محطات كردية أخرى، هي فضائيات "كركوك" التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني وKNN التابعة لحركة التغيير المعارضة، وبيام التابعة للجماعة الإسلامية الكردستانية وقناة المتحدة التي يديرها القطاع الخاص.

من جانبها أبدت عضو اللجنة الثقافة والإعلام النائبة ميسون الدملوجي عن قلقها من قرار إيقاف عمل ٤٤ محطة إذاعية وتلفزيونية من عودة العراق إلى مرحلة الإعلام الموجه الذي يخدم "القائد الضرورة" و"الحزب الحاكم"، وتكميم أفواه كل من لا يسير على هواه، في مخالفة صريحة لمبادئ الدستور التي أكدت على حرية الرأي والإعلام.

وذكرت الدملوجي في تصريح لمراسل المدى إن "هذه الخطوة التي خطتها هيئة الإعلام والاتصالات في إيقاف عمل أكثر من ٤٤ قناة ومؤسسة إعلامية بارزة من بينها وسائل إعلام عربية وأجنبية دون اللجوء إلى القضاء، تؤكد مخاوفنا السابقة من توظيف صلاحيات الدولة في التناحر السياسي واستخدامه كأداة لتكميم أفواه كل من يمارس حقه الدستوري في انتقاد سياسات النظام، وبالتالي فهو يقوض أهم ركن من أركان النظام الديمقراطي".

وأضافت "ببالغ القلق والخوف على مستقبل الحريات المدنية في العراق، تلقينا البيان الذي نشره مرصد الحريات الصحفية في العراق والذي تضمن وثيقة رسمية تأمر بإيقاف عمل نحو ٤٤ محطة إذاعية وتلفزيونية بارزة وعاملة في العراق، ومنعها من مزاولة عملها"، متمنية أن تكون الأسباب التي وضحتها الهيئة هي فقط التي دعتها لاتخاذ هذا الموقف وان لا تكون هناك أسباب سياسية وراءها".

واستنكرت هذه الممارسات القسرية وسوء الاستغلال للمنصب في التناحر السياسي، وقالت "إننا نعلن تضامننا الكامل مع القنوات والمحطات الإذاعية المستهدفة من هذا الإجراء، وندعو جميع وسائل الإعلام -وحتى من لم يشملهم قرار الإيقاف- إلى التعامل مع هذا الموضوع بمنتهى الجدية من أجل بناء عراق خال من ثقافة قمع الرأي والفكر".

ومنحت وزارة الداخلية العراقية، الاثنين، وسائل الإعلام المشمولة بقرار هيئة الإعلام والاتصالات القاضي بإيقاف عملها في العراق مهلة ٤٥ يوما لمراجعة الهيئة وتصحيح وضعها، فيما توعدت بتطبيق إجراءات المنع بحق غير الملتزمين بالمهلة.

وقالت الوزارة في بيان صدر، أمس "حرصا على استمرار عمل المؤسسات الإعلامية بشكل قانوني سليم وبحرية كاملة، ندعو المؤسسات التي لم تسو مشاكل رخصها مع هيئة الإعلام والاتصالات إلى مراجعة الهيئة خلال مدة أمدها ٤٥ يوما من تاريخ صدور هذا البيان".

وتوعدت الوزارة وسائل الإعلام غير الملتزمة بالمهلة بـ"تطبيق الإجراءات القانونية بعد ذلك، بحسب ما ترد من الهيئة المعنية، باعتبار وزارة الداخلية جهة تنفيذية لا أكثر".

وكان مرصد الحريات الصحفية كشف، ٢٤ حزيران الحالي عن وثيقة رسمية مرسلة من هيئة الإعلام والاتصالات إلى وزارة الداخلية لمنع ٤٤ وسيلة إعلام من العمل في العراق، وفي حين اتهمها بـ"تقويض جهود حرية التعبير وترهيب الإعلاميين"، دعا رئيس الحكومة نوري المالكي إلى إيقاف تلك الأوامر.

دراسة بريطانية: الموظف العراقي يقضي ٤٢٪ من وقته في النوم

وزارة الثقافة تطالب بتوفير جوٍّ صحيّ للعاملين بدل نعتهم بـ"الكسالى"

□ بغداد /المدى

طالبت وزارة الثقافة، أمس، بتوفير البيئة والجو الصحي المناسبين للعمل المريح والمنتج للموظفين والعمال في العراق بدلاً من نعتهم بأنهم الأكثر كسلاً وتقاعساً في العمل، محذرة من انهيار الوضع الإداري في العراق كلياً، بسبب استمرار تردي الإنتاج على كل المستويات.

وكانت دراسة جديدة أعدتها منظمة اوكسفام البريطانية "وهي من المؤسسات الجادة والرصينة" أظهرت، أن الموظف العراقي هو الأكثر كسلاً وتقاعساً في العمل والأقل إنتاجاً بين دول العالم، وانه يقضي ٤٢ في المئة من وقته في النوم، و١٣ في المئة في مشاهدة التلفزيون، و١٢ في المئة في تناول الطعام.

وأكدت الدراسة أن الموظف العراقي في القطاع الحكومي يقضي ٧ في المئة من وقته اليومي فحسب في العمل، أي أقل من ساعتين فقط من مجمل الدوام الرسمي الذي يبدأ عند الثامنة والنصف صباحاً وينتهي عند الثالثة عصراً، فيما يقضي أكثر من ست ساعات من دون عمل على رغم وجوده في المكان.

كما لفتت الدراسة إلى ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في البلاد، الأمر الذي أكدته إحصاءات وزارة التخطيط العراقية التي كشفت في تقرير حديث أن نحو ٤ ملايين عراقي يعملون في القطاع الحكومي في الوظائف المدنية والعسكرية بنسبة زيادة بلغت مليونين ونصف مليون درجة وظيفية، استحدثت بعد عام ٢٠٠٣.

وقال فوزي الاتروشي وكيل وزارة الثقافة العراقية لـ(آكانيوز) ان حل "مشكلة قلة الإنتاج في العمل يمكن أن تحل عبر توفير الوسائل الممكنة لذلك مثل توفير الكهرباء للدوائر والمؤسسات على مدار اليوم ووسائط النقل وإلغاء عطلة يوم السبت".

وأكد أن "مسألة تقليص ساعات العمل لموظفي القطاع الحكومي والتي تعتزم لجنة العمل البرلمانية طرحها للتصويت عليها، ليس حلا وإنما بالعمل الجدي لتوفير مستلزمات زيادة الإنتاج، وتوفير الكهرباء للدوائر والمؤسسات على مدار اليوم ووسائط النقل وإلغاء عطلة يوم السبت او توزيع ساعات هذا اليوم على الأيام الأخرى".

ولفت الاتروشي إلى أن "تقليص ساعات العمل أمر مستغرب وعجيب ولا يحدث إلا في العراق، لان حرارة الصيف هي ذاتها في كل الفصول، كما أن العراق هو بلد العطل بامتياز وهي مناسبات وطنية ودينية تتكرر على مدار السنة إضافة إلى عطلة يومين في الأسبوع (الجمعة والسبت)، علاوة على ان شهر رمضان كل عام يجري فيه تقليص لساعات الدوام". وشدد على ان كل ما ذكر أعلاه، مضافا إليه حالات التسيب في العمل والمرض والتمارض والحالات الخاصة، يجعل من تقرير منظمة (اوكسفام) البريطانية ومنظمات دولية أخرى حول الانخفاض الكارثي في إنتاجية العاملين العراقيين هو عين الصواب. وركز الاتروشي على "أن العمل عبادة وتنمية وعمران وحضارة وصحة وعافية وهو الحافظ لكرامة المواطن والوطن وأساس لرفعته وتقدمه وتطوره، وان التخلف الفظيع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لا يجوز تجاوزه بالنوم والكسل والخمول ومراكمة ومضاعفة العطل، بل النظر الجدي في ان الوضع الإداري في العراق سينهار كلياً اذا استمر هذا التردي في الإنتاج على كل المستويات".

وطالب الحكومة ومجلس النواب وكل المفاصل الإدارية بالعمل الجدي لرفع وتيرة العمل الى اقصى مستوى، وتحفيز القدرات الإنتاجية للموظف والعامل بدلا من قتلها بحجة ارتفاع درجات الحرارة، مضيفاً أن "هناك العشرات من الدول تعاني من حرارة الصيف ولكنها لا تلجأ الى جريمة قتل الإنتاج والعمل بل تبتكر الأساليب العلمية والتقنية لقهر الحرارة وإنعاش العمل".

السهيل تحث مجلس النواب على تشريع قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين

□ بغداد/ المدى

أكدت النائبة المستقلة في مجلس النواب صفية السهيل أهمية تشريع قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين، متوقعة أن "أي رئيس وزراء يستطيع أن يقدم برنامجه الانتخابي خلال هاتين الدورتين".

وذكرت السهيل في تصريح لوكالة "أين"، "نحن في فصل تشريعي جديد ومن المفترض ان يتمكن البرلمان من انجاز اكبر عدد من القوانين على مستوى تشريع قوانين دستورية أكد عليها الدستور وليست قوانين ثانوية وان كانت كل القوانين مهمة وإنما التأكيد على القوانين الدستورية التي نص عليها الدستور ولم تنجز بعد".

وأوضحت "قمنا بإعادة تقييم مجموعة من القوانين وأهمها التعديل على قانون انتخابات مجالس المحافظات ومن المفترض التصويت عليه بعد التعديل من اللجنة المعنية واختيار مفوضية عليا للانتخابات مفوضية حقيقية كفوءة مستقلة وهذا أمر مهم، وتشريع قانون الأحزاب وقانون حرية الراي والتعبير مهم جدا وقانون حقوق الصحفيين ايضا مهم جدا بعد ان ثبت ان القانون الذي شرع في الفترة السابقة قانون جزئي ولم يضمن حق الصحفي للوصول الى المعلومة وحمايته من السلطة او أي شخص يحاول ارهابه او السيطرة عليه". وتابعت السهيل "وتعديل قانون الانتخابات البرلمانية القادمة وقانون النفط والغاز والتأكيد على قانون تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين وانا اعتقد ان أي رئيس وزراء يستطيع ان يقدم برنامجه بعد ذلك، والمفترض ان يعطي فسحة من المجال لآخرين يتم اختيارهم من الشعب". وكان مجلس النواب قد استأنف يوم السبت جلساته بعد عطلته التشريعية وسيعقد اليوم جلسة ينظر فيها عددا من القوانين.

الجبهة التركمانية تطالب الحكومة بالكف عن "تهميش واجتثاث التركمان"

□ بغداد/ المدى

طالبت الجبهة التركمانية، امس ، الحكومة ومجلس النواب بإعادة فتح مكاتب هيئة دعاوى الملكية في كركوك والكف عن "اجتثاث التركمان" من المناصب وتهميشهم، فيما دعت الجميع لنصرة ذلك المكون، لافتة الى أنه تعرض "لخطر الزوال" من الوجود.

وقال رئيس الجبهة ارشد الصالحي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان، وحضرته "المدى"، إن "المكون التركماني يعاني من التهميش"، داعيا إلى "الكف عن اجتثاثهم من المناصب وإبعادهم عن أراضيهم".

وطالب الصالحي الحكومة العراقية ومجلس النواب بـ"الإيعاز الفوري إلى رئيس هيئة دعاوى الملكية بإعادة فتح مكاتبها في كركوك بعد أن تم إغلاقها، ودرج تعديل قانون الهيئة على جدول اعمال مجلس النواب لمنع الوزارات من المطالبة بأراض تعود للتركمان بحجة الحاجة اليها".

ودعا الصالحي، وهو نائب عن القائمة العراقية الجميع إلى "نصرة المكون التركماني والذي كاد أن يزول من الوجود نتيجة الصفقات السياسية"، لافتا إلى أن "النظام السابق اعدم في عام ١٩٨٠ كوكبة من رموز الحركة الوطنية التركمانية وصادر أراضيهم الزراعية والسكنية خاصة في مناطق الرشيدية والقاضية في نينوى وفي أطراف وداخل مدينة كركوك".

وهددت الجبهة التركمانية العراقية في (٢٥ تشرين الأول ٢٠١١)، باللجوء إلى المحافل الدولية لحماية التركمان إذا لم تقم الحكومة بحمايتهم، داعيا إياها إلى إرسال قوات من الداخلية والدفاع لكركوك لحماية التركمان.

وحملت الجبهة التركمانية العراقية بكركوك، في (٥ أيلول ٢٠١١)، الحكومية العراقية والبرلمان والحكومة المحلية مسؤولية التدهور الأمني في المحافظة، لافتة إلى تقديمها مطالب للبرلمان لتشكيل لجان للتحقيق في استهداف شخصيات في كركوك دون أن تلقى تجاوباً.

ويمتلك التركمان المتحالفون ضمن القائمة العراقية سبعة مقاعد في مجلس النواب العراقي، فيما يمتلك التركمان المنضوون ضمن ائتلاف دولة القانون ثلاثة مقاعد، ولم يستطيعوا بعد العام ٢٠٠٣ تشكيل تكتل سياسي قادر على الحصول على مقاعد برلمانية من دون مساعدة الكتل الأخرى، وتوزعوا بين الكتل على أسس طائفية وسياسية، وتولوا عددا من المناصب الوزارية خلال السنوات الماضية مثل وزارة الإسكان والإعمار، والشباب والرياضة وغيرها من المناصب فضلا عن تمثيلهم في مجلس الحكم المنحل.

وتعتبر محافظة كركوك، ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، والتي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة، من أبرز المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة للمحافظة، يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان العراق، فضلاً عن ذلك تعاني كركوك من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية تستهدف القوات المحلية والمدنيين على حد سواء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون